محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي بعد 2003

الواليد أبو حنيفة؛ باحث دكتوراه في العلوم السياسية؛ دراسات استراتيجية سياسات الدفاع؛ كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر 3

البريد الالكتروني: sneider—25@live.com

الملخص:

تتمتع دول الخليج العربي بأهمية جيو استراتيجية جعلتها محل أطماع قوى دولية وأخرى إقليمية، في مقدمتها إيران. وعلى هذا الأساس تهدف هذه الدراسة إلى تبيان المحددات المتحكمة في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي، من خلال إبراز العوامل الداخلية من إمكانيات، ومقومات، وعناصر القوة المادية، والقيمية التي تتمتع بها إيران. ومحاولة تفسير كيفية توظيفها من قبل صانع القرار الإيراني للتأثير في دول الخليج، بهدف اكتساب دور إقليمي ووضع موضع قدم لها في المنطقة. وهذا ما يندرج ضمن استراتيجية إيران لمد وتوسيع نفوذها في الجوار الجغرافي، خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق، وتصدع الجبهة السنية إثر سقوط نظام صدام حسين.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الإيرانية-الخليج العربي-النفوذ-الغزو الأمريكي للعراق. الهيمنة الإقليمية.

Summary:

The Gulf States enjoy the importance of a strategic geo that has replaced them with the ambitions of international and regional powers, foremost of which is Iran. On this basis, the study aims at clarifying the determinants of orienting Iran's foreign policy toward the Gulf states, by highlighting the internal factors of Iran's capabilities, elements, and material strengths. And try to explain how it is used by the Iranian decision maker to influence the Gulf States, with the aim of gaining a regional role and place a foot in the region. This is part of Iran's strategy to extend and expand its influence in the geographical neighborhood, especially after the US invasion of Iraq, and the Sunni rift broke after the fall of Saddam Hussein's regime.

Keywords: Iranian Foreign Policy - Arab Gulf - Influence - US Invasion of Iraq. Regional Dominance

مقدمة:

تعتبر منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق اضطرابا فموقعها الجغرافي المتميز و الثروات الباطنية التي تحوز عليها بالإضافة إلى إنتاجها الضخم من النفط و الغاز كلها عوامل جعلت من المنطقة مجالا لتجاذب و التنافس بين

تاريخ الإرسال: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر: 2018/12/10

العديد من القوى العالمية و الإقليمية حيث تبرز إيران كدولة لها مشروع و أهداف في المنطقة ،انطلاقا من موقعها وأيديولوجيتها و طموحها في قيادة المنطقة ،حيث عمدت إيران إلى رسم استراتيجية اتجاه منطقة الخليج تماشيا و معطيات بيئتها الداخلية و المتغيرات الإقليمية و الدولية ،لهدا فالإشكالية الرئيسة تدور حول: **ماهي أهم المحددات التي تتحكم في إرساء لاستراتيجية الإيرانية في منطقة الخليج؟**

الأسئلة الفرعية:

ماهي أسباب الاهتمام الإيراني بمنطقة الخليج؟

ماهي المؤسسات الرئيسة في عملية صنع القرار في إيران؟

ماهي الأهداف الإيرانية في منطقة الخليج؟

فرضية الدراسة: تعتبر توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي انعكاسا لرؤية إيران الاستراتيجية لدورها الإقليمي

خطة الدراسة:

المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

المحور الثاني: القوى المشكلة والمؤثرة في صنع الاستراتيجية الإيرانية.

المحور الثالث: متغيرات استراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي بعد الغزو الأمريكي للعراق 2003

المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

تمتعت منطقة الخليج العربي منذ القديم بأهمية استراتيجية وبرزت كمركز تجري فعال يربط بين الشرق والغرب. فاستقطبت العديد من الأقوام والشعوب التي وجدت في السيطرة عليها أهمية كبيرة لضمان مصالحها وتجارتها.

أولا-الموقع الجغرافي للخليج العربي وأهميته الاستراتيجية

أطلق جغرافيو فارس من القرن الرابع الهجري على هذه المنطقة اسم خليج العراق، وأسماء بعض الكتاب اليونان والرومان البحر الاريتري الأحمر معتبرين إياه جزء من بحر العرب الذي أطلق عليه الأحمر.[1]

فالخليج العربي بحر داخلي يقع من الناحية الجغرافية بين إيران شرقا، وشبه الجزيرة العربية غربا، والعراق شمالا وخليج عمان جنوبا، كما يقع بين خطي عرض 24 درجة و30 درجة شمال خط الاستواء يمتد من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب، فتقطع مسافة تقارب 1300 كلم، أما اتساعه فيتراوح بين 47 كلم في أضيق نقطة عند هرمز، و 280 كلم في أوسع نقطة فيه، أما أعمق نقطة فيه تصل إلى 100 م قرب جزيرة

[1] **موسوعة تاريخ الخليج العربي**،محمود شاكر(عمان:دار أسامة للنشر و التوزيع،2003)،"مادة الخليج العربي"،ص 6.

تاريخ الإرسال: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر:2018/12/10

هرمز، وتحيك اليابســـة بالخليج، ومعظمها أراضي صحراوية ، توزع فيها بعض الواحات والمياه الجوفية ،جعلها صالحة إنتاج بعض المحاصيل الزراعية.[1]

تبلغ مســـاحة الخليج العربي 239 ألف كيلومتر مربع وحجم مياهها 8500 كيلومتر مكعب، وهو بهذا أكبر قليل من خليج ســـانت لوريس وحوالي ثلثي حجم بحر البلطيق واقل من نصـــف مســـاحة كل من بحري القزوين 438.500 كلم2 و الأوسط 45.000 كلم^2.[2]

تتمتع المملكة العربية السـعودية وإيران بأطول سـواحل على شـاطئ الخليج العربي مقارنة بالدول الأخرى المطلة عليـه، فـإذا تركنـا العراق لقلة طول ســـواحله، والبحرين لأنهـا جزيرة تقع في ميـاه الخليج العربي بالقرب من الســـواحل العربية فإننا نجد قطر ودولة الإمارات العربية ثم ســـلطنة عمان مدخل الخليج العربي.[3] ويتميز الخليج كممر مـائي بالهدوء نظرا لخلوه من العقبات الملاحية، كما يتميز بكثرة الجزر التي يتجاوز عددها 125 جزيرة ترجع أهميتها لكونها تسـتطيع التحكم في جميع الممرات البحرية من المحيط الهندي إلى داخل الخليج العربي، إضـافة إلى مضـــيق هرمز الذي يعد بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم، ويعد أهم معبر مائي عالمي إذ يعبر من خلاله أكثر من مائة سفينة.[4]

وقد كان لهذا الموقع الاستراتيجي أثره الكبير في تطوره التاريخي، مما جعله محط أنظار كل دولة تهدف إلى فرض سيطرتها عليها؛ فأصبح الخليج في مقدمة اهتمامات الدول الاستعمارية قديما وحديثا.

وغير ذلك كان الخليج العربي أحد الأسـباب التي أدت إلى تزايد أهمية الشرـق الأوسـط في السـياسة الدولية، لكونه ممرا لجميع الطرق التي تربط بين أوروبا والشرـق في آسـيا التي تمر في الخليج العربي وقناة السـويس، كما انصهار ملتقى لعدد من الخطوط الجوية، وموضعا لأكبر مستودعات النفط الضخمة.

ثانيا-الثروة النفطية في منطقة الخليج العربي

بدأت أهمية منطقة الخليج تتزايد بعد ظهور البترول، حيث بدا تدفق البترول من الآبار سنة 1902 في المملكة العربية الســـعودية و1908 في إيران ولم تنته الحرب العالمية الأولى حتى كانت اغلب دول المنطقة قد ظهر فيها البترول. ولم تصبح المنطقة مجرد جسرـ لعبور الأسـاطيل أو معبرا للجيوش فحسـب بل أصبحت مصدرا هائلا من مصادر الثروة البترولية والطاقوية في العالم.

---

[1] هاشم عبد الرزاق، صالح الطائي، **التيار الإسلامي في الخليج العربي دراسة تاريخية1945-1991**(بيروت: مؤسسة الانتشار العرب)،ص-ص.77-78

[2] شاكر، **مرجع سابق**،ص.6.

[3] عبد الحكيم عامر الطحاوي، **العلاقات السعودية-الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي**(الرياض:مكتبة العبيكان،ط2004،1)ص.14.

[4] عصام نايل المجالي،**تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**(عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع،ط2012،1)،ص-ص.41-42.

تاريخ الإرسال: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر:2018/12/10

وتأتي أهمية المنطقة من الناحية النفطية في كونها منطقة إنتاج واحتياطي للبترول والغاز الطبيعي، فإنتاج المنطقة يتراوح ما بين 15 إلى 17 مليون برميل يوميا؛ مشكلة بذلك نسبة 50% من قيمة الاستهلاك اليومي لدول العالم. ويبلغ الاحتياطي من البترول في منطقة الخليج 650 مليار برميل وهي تعادل 65% من احتياطي العالم، كما يبلغ الاحتياطي من الغاز الطبيعي 76 تريليون متر مكعب وهو ما يعادل 31.9% من غاز العالم. ويبلغ حجم الاحتياطي السعودي ما يعادل 260 مليار برميل، والعراق 100 مليار برميل وإيران 92.9 مليار، وهي الدول الثلاث الأكثر إنتاجا، فوصل إنتاج السعودية ما يزيد عن 8 مليون برميل يوميا وإيران 3.3 ملايين برميل يوميا. وتزداد الحاجة إلى بترول منطقة الخليج أهمية بسبب اعتماد أوروبا واليابان والولايات المتحدة عليه، ولذلك تسعى هذه الدول المستوردة لحماية مصادر الطاقة. إن الأهمية النفطية للخليج العربي لا تنبع فقط من ضخامة حجم الإنتاج وضخامة احتياطاته وإنما أيضا من مجموعة أخرى من الخصائص التي تميز نفط الخليج العربي (سهولة استخراجه، قربه من السواحل وتدني كلفة إنتاجه) [1].

ثالثا-الأهمية الاقتصادية والتجارية لدول الخليج العربي

قبل ظهور النفط في منطقة الخليج العربي تنوع مصادر المنطقة الاقتصادية، واختلاف سبل المعيشة فيها، فالغوص بحثا عن اللؤلؤ، والزراعة، والتجارة، وصيد الأسماك، وصناعة السفن، إلى جانب تربية الماشية كانت تمثل الأنشطة الاقتصادية التقليدية السائدة فيها.

ومهنة صيد اللؤلؤ والزراعة وقدر عدد الذين يعتمدون على هذا النشاط من أبناء الخليج ب 70 ألف شخص مطلع القرن العشرين، وكانت تجارته رائجة بين المدن والموانئ الخليجية مع الدول المجاورة بين الخليج والهند وشرق إفريقيا وإيران مشكلا العمود الفقري للاقتصاد أو الطاقة. أما مهنة صيد الأسماك فتاتي في المرتبة الثانية بعد الغوص من حيث أهميتها الاقتصادية فهناك 400 نوع من الأسماك تعيش في مياه الخليج، وبلغ عدد مراكب صيد الأسماك العاملة في مياه الخليج آنذاك بحوالي 250 مركبا.

لقد ارتبط التاريخ الاقتصادي لمنطقة الخليج العربي في العصر الحديث باكتشاف النفط واستثماره وخلق قاعدة اقتصادية جديدة، وحول حياة الغوص و الزراعة و الرعي إلى حياة التجارة و الاستيراد و التصدير ، و المقاولات العامة، وتجارة العقارات و الاستثمارات المالية ، و الوكالات ، وأدى إلى ارتفاع دخل الفرد بشكل كبير والى أن يشكل نحوه 90% من الدخل القومي، وأخذت هجرة الأيدي العالة العربية و الأجنبية تتدفق بكثرة إلى المنطقة، وازداد الاعتماد المحلي على استيراد المواد الغذائية و الاستهلاكية من الأسواق الخارجية بصورة شبه كاملة، وبذلك يعتمد الدخل القومي لهذه الأقطار على نوع من الريع الخارجي الذي توافرت له الظروف المناسبة وحاجة السوق الخارجية، والطلب الكبير من الدول الرأسمالية على النفط في إدارة عجلة الصناعة الغربية فتؤول جميع العوائد المالية إلى ميزانية الدولة بشكل مباشر.

[1] احمد عبد القادر الشادلي،**الصراع على منطقة الخليج** (دون مكان ودور النشر)،ص-ص .22-24

تاريخ الإرسال: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر:2018/12/10

المحور الثاني: القوى المشكلة والمؤثرة في صنع الاستراتيجية الإيرانية

إن دراسة صنع الاستراتيجية وصنع القرار في إيران عملية معقدة للغاية، فتركيبة النظام السياسي الإيراني تركيبة معقدة ودقيقة جدا، ويندر أن تتقارب حالة أي نظام سياسي عالمي مع الحالة الإيرانية ويظهر هذا التميز على مستوى المؤسسات والسياسات والخطاب السياسي كافة، إذ تتميز عملية تشكيل وصناعة الاستراتيجية الإيرانية بتعدد وتداخل المراكز والهيئات.

أولا: المؤسسات السياسية:

1-**الولي الفقيه:** الولي الفقيه أو المرشد الأعلى لفظان مترادفان مرتبطان بالنظرية الدينية التي أتى بها الإمام الخميني وهي ولاية الفقيه، وقد شكلت النظرية تطورا كبيرا في نظام الرجلية الدينية، الذي نشا عند الشيعة االإمامية، وتقوم النظرية على النيابة العامة للفقهاء عن المهدي المنتظر الذي إن عاد حسب الشيعة سيملأ الأرض عدلا بعدما ملئت جورا. وموجب ولاية الفقيه صارت المرجعية الدينية مصدر الإفتاء والإحكام، تطورت من مهمة الإرشاد الروحي إلى شكلها المعاصر المتمثل في المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الذي يهمن بسلطاته الجمة على مؤسسات الدولة الإيرانية كلها، والدستور يفوض المرشد الأعلى الاضطلاع بمسؤولية القائد العام للقوات المسلحة، وإعلان الحرب وتعيين وعزل أهم المسئولين في مؤسسات الدولة وسلطاتها[1]. حيث نصت المادة الخامسة من الدستور المتعلقة بولاية الفقيه على انه: في زمن غياب الإمام المهدي، تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل.[2] ورغم هذه الصلاحيات فإن الإمام الخميني، بل فرض هيمنته على مجلس الشورى وعلى رئاسة الجمهورية وللمرشد الأعلى أكثر من 2000 ممثل اغلبهم برتبة حجة الإسلام*[3] ينتشرون في كل الوزارات ومؤسسات الدولة وفي المراكز الثقافية داخل إيران وخارجها وفي محافظات إيران الثماني والعشرين. يتولى الولي الفقيه منصبه مدى الحياة ووفقا للمادة 111 من الدستور فان مجلس الخبراء يمكنه عزل القائد حال عجزه عن أداء وظائفه القانونية، أو فقد أحد الشروط الواجب توفرها في شخصه والمنصوص عليها في الدستور، ويمنحه هذا الأخير حق النقض ضد مؤسسات الدولة.

2-**السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية):** يحتل الرئيس المرتبة الثانية بعد منصب المرشد في النظام السياسي الإيراني حيث جاء في المادة 113 من دستور الجمهورية الإيرانية الإسلامية: "يعتبر رئيس الجمهورية اعلي سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسئول عن تنفيذ الدستور كما انه يرأس السلطة التنفيذية ". ينتخب الرئيس من قبل الشعب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.[4]

---

[1] نجلاء مكاوي واخرون،**الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي**(بيروت:مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث،ط،1،2005)،ص ص45- 46.

[2] محمد السعيد عبد المؤمن،**ولاية الفقيه بين النظرية و التطبيق**(القاهرة:زهدى للطباعة ،ط1،1991)،ص.50.

[3] حجة الإسلام هو لقب في الحوزة العلمية الشيعية يعطى لمن بدا في حضور دروس السطوح العالية. *

[4] نيفين عبد المنعم مسعد،**صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية**(لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية ،2001)،ص .88

تاريخ الإرسال: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر:2018/12/10

جدول يوضح صلاحيات الولي الفقيه ورئيس الجمهورية

	الولي الفقيه	رئيس الجمهورية
مدة الحكم	مدى الحياة	4 سنوات
جهة الانتخاب	مجلس الخبراء	انتخاب شعبي عام
طبيعة الصلاحيات	مطلقة وفوق جميع السلطات	تنفيذية ومقيدة

المصدر: عبد اللطيف وهبي، إيران في سطور، عدالة، م17، ع.22(يونيو 2014)، ص-ص.1-24.

3-السلطة التشريعية: تتكون من مؤسستين هما:

1-مجلس الشـورى الإسـلامي: البرلمان: اتخذ القادة الإيرانيون بعد ثورة عام 1979 تسـمية لبرلمانهم باسم مجلس الشـورى بديلا لصـفة(الوطني) التي ارتبطت بعهد الشـاه وقد جاء هذا المقترح من قبل رفسـنجاني وعليه نرى انه بموجب المادة 75 من الدســتور أن الســلطة التشرــيعية تمارس من خلال مجلس البرلمان الذي يتكون من النواب المنتخبين من قبل الشعب، وبموجب المادة 71 من الدسـتور يحق لمجلس الشـورى الإسـلامي أن يسن القوانين في القضـايا كافة ضمن الحدود المقررة في الدسـتور، وتبعا للمادة 76 من الدسـتور يحق لمجلس الشـورى الإســلامي أن يتولى التدقيق و التحقيق في شــؤون بلاده، وبموجب المادة 78 والتي تنص: أن يحظر إدخال تغيير في الخطوط الحدودية سـوى التغييرات الجزئية مع مراعاة المصالح، وبشرط أن تتم التغييرات بصورة متقابلة وأن لا تضرـ باسـتقلال ووحدة أراضي البلاد وان يصـادق عليها أربعة أخماس عدد النواب في مجلس الشـورى الإسلامي[1].

أن المهمة الملقاة على عاتق المؤســسـة التشرـيعية في إيران هي شرح وتفسـير الأحكام والقوانين واتخاذ القرارات اللازمة لإدخالها إلى حيز الواقع العملي، التدقيق والتحقيق في شــؤون البلاد والتي تتبـاين وتختلف مع بقيـة الأنظمة السـياسـية المعاصرة إلا انه مع مجيء رفسـنجاني ومن خلال ترأسـه للمجلس جعل منه أكثر قوة وتأثيرا في الحياة السـياسية الإيرانية[2].

2-مجلس صيانة الدسـتور: يعد مجلس صيانة الدستور أسمى مؤسسة دستورية في إيران، ولا وجود لنظير له في دسـاتير العالم، فهو الذي يوافق على نتائج انتخابات رئاسـة الجمهورية والمصـادقة عليها و ينظر في صـلاحية المرشحين لخوض الانتخابات الرئاسـية والسـياسـية، ويسـتبعد من يراه غير مسـتوف لشروط الترشيح ويعين

[1] احمد نوري النعيمي،**السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011** (عمان:دار الجنان للنشر و التوزيع،2012)،ص-ص.141

[2] **المرجع نفسه**،ص ص.142-143.

تاريخ الإرسال: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر:2018/12/10

أعضاء مجلس صيانة الدستور من قبل مرشد الجمهورية مباشرة. وللمجلس الحق في الموافقة على قرارات مجلس الشورى أوردها استنادا إلى مدى انسجامها مع أحكام الشريعة الإسلامية وفقا للمادة 94 من الدستور[1]. يتكون هذا المجلس من 12 عضوا وهم عبارة عن فقهاء قانونيين، حيث يتم اختيار ستة منهم بشكل مباشر من طرف الولي الفقيه فيما النصف الآخر يصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي بعد ترشيحهم من قبل رئيس السلطة القضائية وتدوم مدة دورة المجلس ست سنوات على أن يعيد نصف أعضائه الدورة الأولى من كلا الجانبين، بعد ثلاث سنوات من تشكيله وبطريقة القرعة.[2]

4-السلطة القضائية: نص الدستور الإيراني على استقلاليتها في 18 مادة 156 إلى 174 تعمل هذه السلطة على حماية حقوق الأفراد والمجتمع فهي مسؤولة على تطبيق العدالة في المجتمع الإيراني والإشراف على تنفيذ القوانين. وتكون من رئيس الهيئة القضائية الذي يتم اختياره من طرف المرشد الأعلى لمدة 5 سنوات ويقوم بمجموعة مهام إنشاء الهيكلة الإدارية للممارسة القضائية إعداد مسودات القوانين المناسبة للجمهورية الإيرانية مع توظيف القضاة وإقالتهم. بالإضافة إلى رئيس الهيئة القضائية فإنها تضم أيضا وزير العدل الذي يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية.

5-**المؤسسات العابرة للسلطة: هي ثلاث مؤسسات**

1-مجمع تشخيص مصلحة النظام :يعد مجمع تشخيص مصلحة النظام أو مجلس تشخيص مصلحة النظام أو مجلس تشخيص مصلحة التوجيهات مرشد الثورة روح الله الموسوي الخميني في 6 فيفري 1988، يتكون من 31 عضوا يمثلون مختلف التيارات السياسية الايرانية ويعين المرشد الأعلى للثورة أعضاء المجمع الدائمين والمتغيرين ما عدا رؤساء السلطات الثلاث بأنهم ينضمون إلى المجمع ومدة المجمع 5 سنوات ، ويلتحق بعض الأعضاء بشكل غير دائم إذا كانت المسائل تتعلق بصلاحيتهم كنفس الوزراء، ومنذ 18 مارس 1997 يترأس المجمع الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني ، وتتبع للمجمع لجان خاصة تعمل في مجال السياسة و الأمن و الثقافة و الاقتصاد وغير ذلك.

2-مجلس الخبراء: نشا مجلس خبراء القيادة في عام 1979 وكان آية الله الخميني قد اقترح أن يشكل لمراجعة مسودة الدستور لتفرض في استفتاء شعبي عام يقوم مجلس الخبراء حسب المادة 107 من الدستور بانتخاب المرشد الأعلى للثورة، ويحق للمجلس حسب المادة 111 من نفس الدستور خلعه إذا ثبت عجزه عن أداء واجباته أو فقد مؤهلا من مؤهلات اختياره. ولا يجوز التصويت في البرلمان على أي نوع من التعديلات الدستورية قبل أن تصدر توصية من مجلس الخبراء بذلك الشأن، وتلزم توصياته وقراراته سائر أجهزة الدولة.

[1] علي محافظة،**إيران بين القومية الفارسية الثورة الإسلامية**،(بيروت:المؤسسة العربية للنشر و التوزيع،2013)،ص.141.

[2] ويلفريد بوحتا،**من يحكم إيران:بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية** ترجمة ،مركز الخليج للأبحاث الخليج للدراسات و البحوث الاستراتيجية (أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط1،2013)،ص.13.

تاريخ الإرسال: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر:2018/12/10

ج-المجلس الأعلى القومي: أنشئ المجلس الأعلى للأمن القومي بعد مراجعة الدستور سنة 1989، وحدد الهدف من إنشائه بحماية الثورة الإسلامية والمصالح القومية للجمهورية الإسلامية والدفاع عن سيادة إيران وأراضيها، حيث أفرت المادة 177 من الدستور للحديث عن المجلس، وتعتبر قرارات المجلس نافدة عد مصادقة المرشد عليها. وأهم مهام المجلس القومي وصلاحيته:

*وضع السياسات الأمنية والدفاعية في ضوء السياسات العامة الصادرة عن المرشد

*تنسيق النشاطات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبلاد مع السياسات الدفاعية والأمنية العامة للدولة

*تسخير كافة موارد البلاد الطبيعية وغير الطبيعية لمواجهة أي تهديد داخلي أو خارجي لأمن البلاد.

ثانيا : المؤسسة العسكرية : يوجد في إيران شبكة كاملة من القوات المسلحة التي شكلت بهدف حماية المكتسبات الثورية ،و أهم هده القوات :قوات الحرس الثوري ،و القوات الشعبية "الباسيج"[1]

1-الحرس الثوري: تشكلت النواة الأولى للحرس الثوري من اللجان التي تكونت في مختلف المناطق الإيرانية للتنسيق والتعبئة بين القطاعات المختلفة المعارضة للشاه، واستطاعت هده اللجان الحصول على الأسلحة من مخازن الشرطة والجيش التي انهارت قبيل انتصار الثورة، وعقب وصول الإمام الخميني إلى طهران ونجاح الثورة في إنهاء نظام الشاه، وبشكل رسمي أعلن عن تكوين الحرس الثوري وتبعيته المباشرة لمجلس قيادة الثورة. ونص الدستور الإيراني في مقدمته على الطبيعة العقائدية للقوات المسلحة الإيرانية وللحرس الثوري واعتبر أن لهده القوات مهمة تتجاوز مسألة حماية الحدود الجغرافية للدولة، إلى مهام تتعلق بالجهاد في سبيل الله وبسط حاكمية القانون الإلهي في العالم.

ولكن سرعان ما تطور دور الحرس الثوري في السنوات التالية لكي يصبح مؤسسة مستقلة بذاتها، تمتلك أجندتها التي قد تتفق في بعض نقاطها وتختلف في نقاط أخرى مع بعض رموز النخب الحاكمة، وبخاصة بعد غياب القيادة الكاريزمية للإمام الخميني[2].

2-قوات الجيش: يبلغ عدد قوات الجيش الإيراني 545 ألف جندي وضابط، وهو مقسم على الشكل التالي: القوة البرية :465ألف جندي وضابط، القوة البحرية:28ألف بحار، القوة الجوية:25ألف طيار

---

[1] مكاوي ،**مرجع سابق** ،ص.53.

[2] أمل حمادة،**الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة** (بيروت :الشبكة العربية للأبحاث و النشر،ط1،2008)،ص ص.109-191

تاريخ الإرسال: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر:2018/12/10

تعد إيران من الدول الأولى في العالم من ناحية القدرة على الاستعداد والتجهيز والتواجد في ساحة القتال، حيث تصنع إيران دباباتها وطائراتها وذخيرتها وصواريخها وسائر السلاح التقليدي والمدفعية بنفسها دون مساعدة خارجية[1].

3-قوات التعبئة (الباسيج):يبلغ عددها ما يقارب13،000،000جندي و ضابط ، و هو رقم هائل مسجلون كقوة عسكرية يمكن استدعاؤها في أي لحظة وهي تسمى بقوات التعبئة، و تشير التقارير إلى أن يكون ما يقارب 150ألف منهم على جهوزية تامة أي يخدمون على مدار الساعة ، و يمكن تسليح ما يقارب 300ألف وتجهيزهم لا رض المعركة في غضون وقت قصير، و الباسيج قوات متدربة بكامل عددها على حمل السلاح والأداء العسكري [2]، وتتبع قوات الباسيج الحرس الثوري، إذ يعود تاريخ تشكيلها إلى الأمر الذي أصدره الخميني باعتباره قائدا عاما لكل القوى في 26 نوفمبر1980، وتستمد شرعيتها من المادة 151من الدستور.

4 فيلق القدس: يتبع الحرس الثوري فيلق القدس، وهو الجناح العسكري الذي يقوم بعمليات خاصة خارج الحدود، يقدر عدد قواته بنحو 50ألف عنصر، يعملون تحت قيادة قاسم سليماني الذي رقي لرتبة لواء في العام2011 وهي أعلى رتبة في الحرس الثوري، وكان سليماني المخطط لمبادرتين رئيسيتين في السياسة الخارجية الإيرانية و هما: ممارسة و توسيع نفوذ طهران في الشؤون السياسية الداخلية بالعراق، وتقديم دعم عسكري لنظام الرئيس بشار الأسد. ويقدم الفيلق دعما لمختلف الفصائل التي تعمل ضد بعض الدول والقوى في منطقة الشرق الأوسط: كما السعودية والبحرين، ويقدم أسلحة ومالا وتدريبا شبه عسكري لمجموعات من بينها حركة الطالبان، وحزب الله اللبناني، وحركتا حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتان.

ثالثا: المؤسسة الاقتصادية: نص الدستور الإيراني على أن الاقتصاد الإيراني يتكون من ثلاث مكونات رئيسة: القطاع الحكومي والقطاع التعاوني والقطاع الخاص. أعطي الوزن الأكبر للقطاع العام داخل الاقتصاد، وأعطي السيطرة والاحتكار في مجال الصناعات الرئيسة والتجارة الخارجية والمناجم والبنوك والتأمين والراديو والتلفزيون والبريد ووسائل النقل في البر والبحر والجو. أما القطاع التعاوني فيشمل الشركات والمؤسسات التعاونية للإنتاج والتوزيع، والتي تؤسس في القرى والمدن وفق القواعد الإسلامية، وترك للقطاع الخاص أنشطة تشمل جزءا من الزراعة والتربية الحيوانية والصناعة والتجارة والخدمات[3]. كما توجد مؤسسات تعمل تحت إمرة المرشد العام مباشرة، وهده المؤسسات لم يأت الدستور على ذكرها وفي معظمها مالية واقتصادية يديرها هذه المؤسسات الضخمة رجال الدين دو النفوذ الكبير أو الشخصيات الرئيسة الأخرى من النخب الحاكمة[4].

[1] هادي زعرور،**توازن الرعب للقوى العسكرية العالمية أميركا، روسيا، إيران، الكيان ا لصهيوني، حزب الله، كوريا الشمالية**(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ،ط1،2013)،ص.106.

[2] **المرجع نفسه،** ص ص.105-106.

[3] حمادة،**مرجع سابق**،ص ص.184-185.

[4] مكاوي،**مرجع سابق**،ص.61.

تاريخ الإرسال: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر:2018/12/10

1ـــ تجار البازار: تبرز فئة تجار البازار، كقوة مؤثرة على صانعي القرار، وهي شريحة اقتصادية اجتماعية قوامها التجار والســماسرة، وقد نمت هده الثروة مع قيام الثورة في عام 1979 وتحالفت مع الجناح التقليدي من التيار المحافظ ممثلا في حزب المؤتلفة الإسـلامية، وجمعية «روحانيين مبارز" ومعناها علماء الدين المناضـلين، وقد سيطر البازار على معظم المؤسسات التي سيطرت عليها الثورة، وقاموا بإنشاء مؤسسات اقتصادية وتجارية جديدة، تغذت ولا تزال من إيرادات النفط.

2ـــ مؤسسة الإمام الرضا: تم إنشاؤها قبل الثورة، ويوجد قبر علي موسى الرضا داخل مقر المؤسسة، وهو مكان يحج إليه 8 مليون شيعي سنويا، ونظرا لحجم المؤسسة ومكانتها الدينية وثروتها الضخمة فإنها تحتل مكانا بارزا بين المؤسسـات الأخرى، ويكمن سبب ثروتها في أن الأغنياء ظلوا يدعمونها ماليا حتى أصبحت أكبر مالك للأراضي في محافظة خراسان.

المحور الثالث: متغيرات استراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي بعد الغزو الأمريكي للعراق 2003

أولا ـــ الموقف الإيراني من الحرب على العراق: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد أدركت النوايا الأمريكية المختلفة اتجاه العراق، ولذلك فإنها بدأت تدير الموقف بما يحمي مصـالحها وأمنها القومي، وذلك عن طريق درء المخاطر بقدر الإمكان، والسـعي إلى تعظيم المكاسـب كلما كان ذلك ممكنا، ولهذا سـارعت إيران إلى إعلان سياستها إزاء الموقف من غزو العراق في 2002/09/30 فيما عرف بسياسة الحياد النشط أو الحياد الفعال اتجاه العراق، وتقوم هده السياسة على التالي:

*معارضـة القيام بعمل عسـكري أمريكي ضـد العراق، والتأكيد على المخاطر الناجمة عن الإجراءات العسكرية الأمريكية على المنطقة كلها، ولكن في حال وقوع حرب فإن إيران ستعمل طبقا لالتزاماتها الدولية.

*التوصل مع الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية الرامية إلى حل الأزمة العراقية سلميا، حيث أكد وزير الخارجية الإيراني "كمال خرازي" في إحدى تصريحاته أن الوضع الراهن يتطلب التعددية في إتحاد القرارات الدولية وليس الفردية، مشـيرا إلى أن الاختلافات في المواقف الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ممثلة في فرنسـا وألمانيا بشـأن العراق إنما يعكس قناعة أوروبا بالتعددية وليس الفردية موضحا أهمية الدور الأوروبي الكبير للتأثير في الولايات المتحدة الأمريكية.

*يمكن ملاحظة أن إيران قد عارضـت خيار الحرب الأمريكية عل العراق ليس فقط إدراك منها بطبيعة الخطر الأمني الذي سـتكون عرضـة له كنتيجة لهده الحرب، بل لاعتقادها بأن ضرب بغداد قد يكون مقدمة لضرب طهران.

و مع أن طهران نجحت في الخروج من الأزمة و تفاعلات الغزو ،و بداية الاحتلال ندون التورط في استعداء الولايات المتحدة ،فإن موقف طهران كان أقل من الحد الأدنى المطلوب لدى الإدارة الأمريكية و كان ذلك من أسباب ممارسة واشنطن ضغوطا مختلفة على إيران محاولو استخدام ورقة شيعة العراق وهي ورقة محسوبة في

تاريخ الإرسال: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر:2018/12/10

رصيد الإيرانيين و ليس العكس ، فالنفوذ الإيراني لدى شيعة العراق يعني التأثير في الشأن العراقي أكثر من التأثر به، ورغم أن الملف العراقي يعد من قضايا الضغوط الأمريكية على إيران فهو في نفس الوقت وسيلة أو أداة لضغط إيراني مقابل على الولايات المتحدة الأمريكية [1]، إذ دأبت إيران منذ الغزو الأمريكي للعراق في أفريل من عام 2003 بتعزيز حضورها السياسي فيه لدوافع أمنية تتعلق بالأسباب الرئيسة للوجود الأمريكي في العراق ، و أخرى تتعلق بالرغبة في تعزيز الروابط الاقتصادية و السياسية مع العراق.

وبذلك فرض الغزو الأمريكي للعراق على دول الخليج العربية اختيار أحد الخيارين أما أن تلعب دورا فاعلا في تشكيل العراق الجديد أو أن تقف مكتوفة الأيدي تاركة إيران تلعب الدور المركزي ،لاسيما بعد أن قامت إيران بأمور عديدة لضمان حسم الوضع في العراق لصالحها لتحقق نوعا من التقارب مع الدول الخليجية و مقدمتها المملكة العربية السعودية ،في محاولة منها (أي إيران) للاعتراف بالحكومة العراقية المؤقتة عام 2003، و استيعابها لعشرات لآلاف من المهجرين العراقيين ، والاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي ، وتقديم المساعدات المالية كالتسهيلات البنكية والإنمائية.[2]

ولقد بدا واضحا ارتباط إيران بالعديد من القوى الشيعية التي انخرطت في حرب إبادة طائفية بلغت أوجها في هام 2006، ولم يستطع النفوذ الأمريكي كبح الهيمنة الإيرانية على العراق وذلك لأسباب مذهبية وتاريخية. الأسباب المذهبية لا تحتاج إلى بيان، أما الأسباب التاريخية فتتمثل في استضافة إيران للمعارضة العراقية المسلحة التي أصبحت جزءا أساسيا من مجلس نظام الحكم الذي شكله الحاكم الأمريكي "بول بريمر Paul Bremer "وقامت إيران بتوثيق علاقاتها مع الجماعات العراقية المختلفة، والتي اشتغلت في ملأ الفراغ الذي خلفه سقوط النظام العراقي السابق. ومن بين هذه التنظيمات الشيعية التي أصبحت في الحكم ولها علاقات وثيقة مع إيران "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية " وجناحه العسكري منظمة بدر، التي يبلغ عدد أفرادها 40 ألف مقاتل، كما شجعت إيران مجلس الثورة على الاستيلاء على المؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية المختلفة كالشرطة والجيش.

الجماعات الشيعية الأخرى المتطرفة والتي أصبحت جزءا من النظام العراقي بعد الغزو الأمريكي هي: حزب الدعوة العراقي، وأحزاب خرجت من رحمه، مثل حزب الدعوة تنظيم العراق، وحزب الدعوة مكتب طهران، وحزب الدعوة مكتب لندن الذي قاده "إبراهيم الجعفري "، وحزب الدعوة الإسلامية مؤتمر الشهيد الصدر، وحزب الدعوة المجلس الفقهي، وحزب الدعوة الشهيد الحسين. القاسم المشترك لكل هذه الأحزاب هو العلاقة الوثيقة مع إيران و توظيفها من قبل أجهزة المخابرات الإيرانية بنسبة معينة من أجل رعاية المصالح الإيرانية داخل

---

[1] ممدوح بريك محمد الجازي ، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2001ـ2003**(عمان: الأكاديميون للنشر و التوزيع ،ط2014،1)،ص ص.76ـ78.

[2] محمد سالم الكواز، **العلاقات السعودية الإيرانية 1979ــــ2011 دراسة تاريخية سياسية** (عمان: دار غيداء للنشر و التوزيع،ط2013،1)،ص .101.

تاريخ الإرسال: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر:2018/12/10

العراق، و التي على رأسها احتواء القوى المناهضة لنظام الحكم في طهران ، يمثل التيار الصدري و جناحه العسكري المتمثل في قوات جيش المهدي أحد القوى السياسية و العسكرية ،حيث دعمته إيران عن طريق قيام الحرس الثوري الإيراني بتدريب أكثر من 20ألف من عناصره البالغ تعدادها 25ألف عنصر، تورطت ميليشياته العسكرية عام 2006 في عمليات تصفية مذهبية خاصة في العاصمة بغداد، بدعوى حماية الشيعة و مقدساتهم في العراق بعد تفجير مراقد الأئمة الشيعة في مدينة "سمراء"عام 2006.

لقد مثل الانقسام المذهبي وعدم الاستقرار الأمني في العراق، والتغلغل الإيراني فيه وسيطرته على صناع القرار ببغداد، تحديا لأمن منطقة الخليج[1]، وقد حدث ذلك دون أي جهد إيراني، وقدمت واشنطن العراق ذات يوم على طبق من ذهب بعبارة الأمير "سعود الفيصل' 'ولذلك فإن مصلحة إيران أن يكون الحكم شيعيا في العراق، وأن تكون المنافسة بين طهران وهذا الحكم كافية لكي يلعب الحكم بين إيران والولايات المتحدة، وهو الذي حدث.

من ناحية ثانية، فإن الجانب الخليجي بأكمله كان يدرك أن العراق القوي كان دائما مهدد لأمنه، وأن العراق الضعيف يزيل خطر هدا التهديد، ولكن هذا الضعف لا يجب أن يصل إلى حد دمار العراق وتقسيمه، لأن ذلك سيؤدي إلى الفرز الطائفي، كما يؤدي أيضا إلى توحش إيران، وإلى فراغ عربي في الخليج يفسح المجال لصراع أمريكي إيراني وهو ما حصل أيضا[2].

ثانيا: أدوات تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الخليج :إن العلاقات على المستوى العملي الواقعي بين إيران و دول الخليج العربية علاقات تقوم على أبعاد اقتصادية متشعبة، تتوارى أمام حدة الخلافات السياسية و المخاوف الأمنية التي تظهر على السطح من حين لآخر. تدفع صورة هده العلاقات إلى التساؤل حول كيفية احتفاظ الطرفين الخليجي و الإيراني بواقع و روابط اقتصادية فعالة ،على الرغم من الخلافات السياسية التي وصلت إلى حد احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث ،و رفضها الانسحاب منها و تطمح إيران إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي عبر تكثيف الزيارات المتبادلة بين الجانبين لبناء أفضل العلاقات في كافة المجالات ،و تقيم إيران علاقات اقتصادية مع دول مجلس التعاون لا سيما في مجال تصدير الغاز و الكهرباء تعتقد أن حجم التبادل التجاري يمكن أن يزداد أضعاف ما هو عليه إذا ما استثمرت الإمكانات و الطاقات المتوفرة بصورة أمثل من الطرفين.

بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي عام 2011 ثمانية عشر مليار دولار، حيث تعد دولة الإمارات العربية المتحدة أهم شريك تجاري لطهران، إذ يقدر حجم استثمارات رجال الأعمال الإيرانيين

---

[1]حمد بن محمد أل رشيد ،**السياسة الخارجية السعودية و الأمن في منطقة الخليج**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام،2011ـ2012)،ص ص.79ـ80.

[2]عبد لله لأشعل، **تحديات الحوار العربي الإيراني** (دمشق: دار الفكر ،ط1،2010)،ص ص.46ـ47.

تاريخ الإرسال: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر:2018/12/10

في دولة الإمارات بنحو 300 مليون دولار أمريكي. و تعتبر قطر و سلطنة عمان من الدول التي تؤيدا سياسة إيران أكثر من باقي دول مجلس الخليج الأخرى ، و هما تشككان أقل من غيرهما في البرنامج النووي الإيراني. حيث يبلغ التبادل التجاري بين إيران و قطر على حساب تصريحات سفير إيران في الدوحة ''عبد الله سهرابي''بنحو 500مليون دولار في عام 2009، أما مع الكويت فقد بلغ نحو 320 مليون دولار في السنة نفسها و ذلك حسب وكيل وزارة التجارة و الصناعة الكويتي، و بحسب "علي أغار محمدي"" مساعد النائب الأول للرئيس الإيراني أن بلاده تستهدف رفع حجم التبادل التجاري مع البحرين إلى 5 مليارات دولار سنويا ، بالإضافة إلى قيام إيران بتخفيض رسوم منطقتها الحرة بنسبة 50%، حيث تعول إيران على جذب رجال الأعمال الخليجيين لزيادة حجم التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي.

2/استراتيجية إيران العسكرية تجاه دول الخليج وأهدافها: تؤكد إيران باستمرار أن استراتيجيتها العسكرية دفاعية، هدفها إحباط مساعي الولايات المتحدة الرامية إلى تطويقها وخنق نظامها وثورتها الإسلامية ترفض إيران الاتهامات الغربية بأن قوتها تشكل تهديدا لدول المنطقة، وتؤكد أن سلاحها للردع وليس للتخويف، وأنها حريصة كذلك على أمن الخليج الذي هو مسئولية الدول المطلة عليه، وتكرر دعوتها باستبعاد الوجود الأجنبي من المنطقة معتبرة إياه لخدمة المصالح الغربية.

لقد استمرت إيران بعد انتهاء الحرب العراقية –الإيرانية عام 1988في إنشاء قواعد بحرية على طول سواحلها على الخليج العربي وخليج عمان وفي الجزر الإيرانية، كما استمرت في تدعيم أسطولها البحري وتحديث أسلحته ورفع قدراته القتالية عبر سلسلة من المناورات البحرية، مما جعلها تثق بأن حضورها الفاعل في الخليج وبحر عمان بات يشكل أكبر قوة للحفاظ على أمن واستقرارها في المنطقتين الاستراتيجيتين، كما قال وزير الدفاع الأسبق ''مصطفى محمد نجار' 'في نهاية أوت 2008.

وتتبنى إيران استراتيجية المجال الحيوي التي تمنحها من وجهة نظرها حق الهيمنة على منطقة الخليج العربي، من خلال الاستئثار بدور إقليمي مهيمن تعد القوة العسكرية من أهم مرتكزاته دون اعتبار لمصالح دول المنطقة وأمنها.[1]

ثالثا /مستقبل العلاقات بين إيران و دول الخليج العربية: لا خلاف على أن العلاقات مع دول الخليج العربية على الرغم من تأرجحها بين التقارب و التصادم، و الجمود ظلت تحتل قائمة أولويات السياسة الخارجية الإيرانية و بقيت منطقة الخليج مستهدف رئيس في المشروع الإيراني الكبير[2] ، فثمة توجه ثابت في سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون و هو اللعب على التباينات بين دول المجلس، فقد كانت هذه السياسة قائمة في عهد خاتمي و استمرت في عهد نجاد، و هي مستمرة في عهد خاتمي .و إن كان هذا التباين قد تراجع بشكل ملحوظ لمصلحة

---

[1] **المرجع نفسه**،ص ص.175ـ176ـ177.

[2] مكاوي،**مرجع سابق**،ص.274.

تاريخ الإرسال: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر:2018/12/10

الاتساق النسبي .في ظل التغيرات التي شاهدتها المنطقة على وقع ما يسمى الربيع العربي ،ما هدد استراتيجية "تشتيت الضغط" التي اتبعتها طهران في سياساتها الخارجية تجاه دول المجلس منذ انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية في عام 1988،و كانت تعتمد فيها بشكل أساسي على التباينات بين دول المجلس في سياستها تجاهه[1]،و إن كان تولي حسن روحاني الرئاسة في إيران و إعلانه عن توطيد العلاقات و دعم التقارب ،و دفع تلك العلاقات في اتجاه غير تصادمي كأولوية لسياسة إيران الخارجية ،فإن ذلك جاء بدافع عوامل عدة، داخلية بالنسبة لإيران و خارجية تتعلق بالتطورات الإقليمية ،و علاقات إيران مع الغرب، و تجدد أساليبها في تنفيذ استراتيجية إقليمية، لم تتغير ثوابتها بتبدل الإدارات ما بين إصلاحية و محافظة

لذا فإن مسار العلاقات الإيرانية –الخليجية في المستقبل ليس رهن بتغيير في جوهر تلك الاستراتيجية، التي تمثل المشروع الإسلامي ومشروعيته، والتي لن تسمح إيران بأي استهداف لعصبها، بل التغيير في نهج وأساليب ممارسة وإدارة السياسة الخارجية، لجهة عدم التصادم، خاصة مع دول الجوار، كما تفترض مقتضيات ظروف الداخل الإيراني، والأوضاع في الإقليم والمصالح التي تضمنت فترات الصدام، بين دول لديها مشتركات على مختلف الأصعدة كافية لأن تشكل داعما رئيسا لأي تحرك ايجابي، يساعد كل منها على التعاون والتعاطي مع الأخر.

فسريت دعوات إيران للتقارب مع دول الخليج عامة ،و السعودية خاصة ،وخصوصا مع الاعتراف الأمريكي بالنفوذ الإيراني في العراق ،و الذي من الممكن أن يكون مقدمة لرضوخ واشنطن لحسابات الواقع و موازين القوة الجديدة في الإقليم، على أنها مجرد ورقة تستخدمها إيران لمنحها مجالا للتفاوض في ملفات أخرى تشمل سوريا و اليمن ولبنان، وذلك على رؤية تؤكد أن علاقات واشنطن الثنائية مع طهران ،قد في تسهم في تسهيل القيام بتحرك ما نحو إصلاح العلاقات بين دول ضفتي الخليج، عبر دفع واشنطن لطهران نحو تحسين علاقاتها بالدول الخليجية، استنادا إلى التأكيدات الأمريكية بأن التقارب مع إيران لن يكون على حساب دول الخليج[2]

خاتمة:

تناولت هده الدراسة تحليل أهم المحددات التي تتحكم في إرساء الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الخليج، حيث تعاملت حكومات الخليج العربي مع السياسات الإيرانية بأنها إحدى أهم المهددات الإقليمية، نظرا إلى أسباب استراتيجية جوهرية، وأبعاد تحدد حجم وحقيقة ذلك القلق، من أهمها البعد العقائدي للدور الإيراني في الهيمنة على المنطقة، عبر استراتيجيات مصلحية، تتحرك بدرجة عالية من البراغماتية بين الطموح الإقليمي، والتهديد الدولي الفاعل في المنطقة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

[1] **شحاتة محمد ناصر،السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني حدود التأثير و أهم الملامح**(أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،ط1،2014)،ص ص.55-56.

[2] مكاوي،**مرجع سابق**،ص.274.

تاريخ الإرسال: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر: 2018/12/10

1 انعدام وفقدان الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران مما يؤدي إلى خلال في الأمن الإقليمي للخليج.

2 استمرار إيران في نهجها وسياساتها التي رسمتها مند قيام الثورة الإسلامية، وتوجيه الاتهام لها من قبل دول المنطقة على أنها مهدد للأمن الداخلي.

3 فشل دول مجلس التعاون وإيران في تجاوز خلافاتها وحلها بطريقة سلمية سيؤدي لتدخل الدول الأجنبية في شؤون المنطقة حماية لمصالحها.

4 إن استراتيجية إيران تجاه دول مجلس الخليج ستكون محكومة بطبيعة العلاقة بين إيران والولايات المتحدة فمدى الالتقاء والتباعد في المصالح بين هدين الطرفين سيحدد طبيعة سياسة إيران في المنطقة.

قائمة المراجع:

أولا الكتب

1- أحمد عبد القادر، الشادلي**. الصراع على منطقة الخليج**. دون مكان النشر ودور النشر.

2- أحمد نوري، النعيمي. **السياسة الخارجية الإيرانية1979 -2011.**عمان: دار الجنان للنشر و التوزيع،2012 .

3- أمل، حمادة. الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2008.

4- شاكر، محمود. **موسوعة تاريخ الخليج العربي**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.

5- شحاتة، محمد ناصر، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني حدود التأثير وأهم الملامح. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2014.

6- عبد الحكيم عامر، الطحاوي. العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي. الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2004.

7- عبد الرزاق، هاشم،صالح، الطائي. **التيار الإسلامي في الخليج العربي دراسة تاريخية 1945 1991.**بيروت: مؤسسة الانتشار العرب. د س ن.

8- عبد الله، لأشعل، **تحديات الحوار العربي الإيراني**. دمشق: دار الفكر، ط1، 2010.

9- عصام، نايل المجالي. **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**. عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

10- علي، محافظة. **إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية**. بيروت: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، 2013.

11- محمد السعيد، عبد المؤمن**. ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق**. القاهرة: زهدى للطباعة، ط1، 1991.

تاريخ الإرسال: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر:2018/12/10

-12 محمد سالم، الكواز. **العلاقات السعودية الإيرانية 1979ــــ2011 دراسة تاريخية سياسية**. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

-13 ممدوح، بريك، محمد، الجازي. **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2001-2003**.عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2014.

-14 منير، الزيدي. **التيارات الفكرية في الخليج العربي1938 1971**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000.

-15 نجلاء،مكاوي و آخرون. **الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي**. بيروت:مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث، ط1، 2015.

-16 نيفين،عبد المنعم مسعد،**صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

-17 هادي، زعرور. **توازن الرعب للقوى العسكرية العالمية أميركا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، كوريا الشمالية**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ط1، 2013.

-18 ويلفريد، بوحتا. **من يحكم إيران:بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث و الدراسات الإستراتيجية. أبوظبي: مركز الخليج للأبحاث و الدراسات الإستراتيجية، ط1، 2013.

ثانيا المجلات

-1 عبد اللطيف، وهبي. إيران في سطور، **مجلة عدالة** ،م 17،ع 22، يونيو2014.

ثالثا المذكرات

-1 حمد بن محمد، أل رشيد ،**السياسة الخارجية السعودية و الأمن في منطقة الخليج**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011-2012.

رابعا: المواقع الإلكترونية

-1 قسم البحوث و الدراسات، مجمع تشخيص مصلحة النظام، على الرابط

http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2004/2004/10/3/%D9%85%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D8%B4%D8%AE%D9%8A%D8%B5-%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85

هدى النعيمي، الحرس الثوري .....ذراع إيران الخارجي ،مركز الروابط الإستراتيجية، في : http://rawabetcenter.com/archives/56

تاريخ الإرسال: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر: 2018/12/10